بيان ممثلة الكاميرون

يسر وفد الكاميرون الذي أترأسه بأن يقدم هذا البيان، بمناسبة الدورة الخامسة والأربعين لمجلس محافظي الصندوق، التي تنعقد في سياق خاص.

لا تزال الاضطرابات التي عانى منها الاقتصاد العالمي منذ بداية الجائحة تؤثر على النظم الزراعية والغذائية تأثيرا ضارا، ولا سيما في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، وبشكل خاص في أفريقيا جنوب الصحراء، بما في ذلك الكاميرون. وقد وصف العديد من المراقبين هذه الجائحة بأنها "جائحة من عدم المساواة" نتيجة آثارها وتنوع مظاهرها في جميع أنحاء العالم.

وفي الواقع، تضررت الشعوب والبلدان بشكل غير متكافئ. فقد كانت أفقر الفئات السكانية والبلدان التي تعيش في أوضاع هشة هي الأكثر تضررا، مما أدى إلى زيادة عدد الفقراء لأول مرة منذ عشرين عاما. وعلاوة على ذلك، أدى عدم المساواة في الحصول على اللقاحات وفقدان الدخل إلى تفاقم عدم المساواة في الاستفادة من الانتعاش الاقتصادي.

وبالإضافة إلى ذلك، من المحتمل أن تتسبب عوامل أخرى، مثل تغير المناخ، في أضرار اقتصادية كبيرة. وعلينا أن نتوقع انخفاضا في العمالة، وزيادة في عدم الاستقرار المالي وتوترات اجتماعية بسبب جملة أمور منها تسارع التضخم.

وفي هذا السياق يكتسب موضوع مجلس المحافظين لهذا العام " **لاستفادة من الابتكارات والتمويل من أجل تحقيق الانتعاش الشامل والقادر على الصمود في وجه تغير المناخ**" أهمية كبيرة.

ولذلك، فإن التصدي للتحدي المتمثل في تحقيق زراعة مستدامة، من خلال الاستفادة من الابتكارات والتمويل، يتطلب اعتماد سلوكيات مبتكرة، تعكس الحاجة إلى استجابة مناسبة ومتساوية لجائحة كوفيد-19، وتراعي الحقائق الحالية لتغير المناخ وعوامل الخطر التي يواجهها صغار المزارعين والتجارة الدولية المتكاملة وظهور أسواق جديدة واعدة.

ويحتاج القطاع الزراعي اليوم أكثر من أي وقت مضى، وخاصة في البلدان الفقيرة، إلى تمويل جديد ومبتكر ليؤدي دوره في مجال الأمن الغذائي والحفاظ على البيئة. ويمكن أن تكون الشراكة بين القطاعين العام والخاص، بل والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، حاسمة في هذا الصدد.

ولذلك، ينبغي أن يواصل الصندوق الاستثمار في سكان الريف من أجل المساهمة في إحداث تحول شامل للجميع ومستدام للمناطق الريفية، وفي زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة بوصفها مصدرا أساسيا للدخل للأسر الريفية الفقيرة. وفي هذا السياق، فإن الختام السعيد لهيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق هو الاستجابة التي قدمها الأعضاء، دعما للإطار الاستراتيجي الخامس للصندوق للفترة 2016-2025، والذي يحدد مساهمة الصندوق في تنفيذ خطة عام 2030 وبرنامجها بشأن التنمية المستدامة.

وبشكل أكثر تحديدا، نحن ندعم، في إطار التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، الجمع بين نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء وآلية الحصول على الموارد المقترَضة، كأداتين مهمتين في التوزيع المنصف لموارد الصندوق.

شكرا لكم.